جدولة الدين في المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية

آلاء محمود ديدح

ماجستير مهني MBA - المعهد العالي لإدارة الأعمال بدمشق

يتألف العنوان من كلمتين أساسيتين، هما (جدولة) و(دين): يقصد بالجدولة إعطاء نَفَس جديد لمديونية المتعامل، حيث يقرر المصرف الدائن منح المتعامل آجالاً إضافية من خلال تغيير تواريخ الاستحقاق وتأجيل بعض أو كل الأقساط أو تمديد فترة السماح[1]. أما الدين فهو ما يجب في ذمة الإنسان لأي سبب من الأسباب عمومًا أو ما يثبت في ذمة الإنسان بسبب عقد على وجه الخصوص[2].

جدولة الديون في المصارف التقليدية:

يقرض المصرف التقليدي بفائدة محددة معلومة، فإذا تم سداد القرض وفائدته في الوقت المحدد فلا داعي لجدولة الدين، أما في حال تأخر المقترض عن السداد فهنا تأتي القاعدة الجاهلية إما أن تقضي وإما أن تربي، فيفسخ القرض الأول ويحل محله قرض جديد فيه زيادة جديدة، وهو ما يعرف في المصارف الربوية بالفوائد المركبة أي أن الفوائد لا تكون على المبلغ الذي اقترضه فقط وإنما تحسب على القرض الأول وفوائده.

فمثلاً؛ إذا كان القرض ألفًا والفائدة ١٠٪، فالفائدة تحتسب في المرة الأولى على الألف ليصبح الدين ألفًا ومائة عند السداد وفي حال عدم السداد في الموعد المحدد تتم جدولة الدين بزيادة المدة، وتحسب الفائدة للمرة الثانية على الألف والمائة ليصبح الدين ألفًا ومائتين وعشرة.

تعتبر جدولة الديون من الربا المضاعف لقوله تعالى: **يَاأَيُّهَاالَّذِينَ آمَنُوالَاتَأْكُلُوالرِّبَاأَضْعَافًامُّضَاعَفَةً** (آل عمران: ١٣٠)؛ لهذا لا يجوز للمصرف أن يتقاضى أي زيادة في الدين مقابل تأجيل موعد السداد[3].

---

[1] القرار رقم 597/م.ن/ب4، التعليمات الخاصة بتصنيف مخاطر الديون ونظام تكوين المؤونات للديون غير المنتجة، الصادر عن مجلس النقد والتسليف في مصرف سورية المركزي. بتصرف

[2] أ. د. علي محيي الدين القره داغي، فسخ الدين بالدين أو في الدين، دراسة فقهية مقارنة، الدورة الثامنة عشرة للمجمع الفقهي الإسلامي، ص7. بتصرف

[3] المعايير الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعيار الشرعي رقم(8)، المرابحة، البحرين، 2017.

جدولة الديون في المصارف الإسلامية:

ينشأ الدين في المصارف الإسلامية عن تمويل إسلامي كالمرابحة والإجارة، مما يرتب مديونية في ذمة المتعامل، ولأن علة الجدولة تكمن في زيادة مبلغ الدين مقابل زيادة أجل السداد؛ فالمصارف الإسلامية لا تزيد على الديون مقابل الزيادة في الأجل وإنما تكون بزيادة المدة مع ثبات مبلغ الدين وهو نوع من الإحسان ولا حرج فيه.

المنفعة من تطبيق جدولة الديون للمصرف والمتعامل:

عند جدولة الديون؛ يحصل المصرف على أمواله بدلاً من التوقف النهائي للمتعامل عن السداد، كما يستفيد المتعامل من زيادة أجل الدين في ترتيب أوضاعه المالية.

الخلاصة: لا يجوز للمصرف جدولة الديون بزيادة المبلغ مقابل زيادة الأجل وهو من ربا الديون المحرمة شرعًا؛ لذلك تقوم المصارف الإسلامية بجدولة الديون بزيادة الأجل دون زيادة مبلغ الدين تطبيقًا لأحكام الشريعة الإسلامية.